المراقب الامر الذي مهد لان يتولى مراقب الدولة وظيفة اخرى هي وظيفة الاومبودسمان. بل انه بحث بعض القضايا والظواهر العامة مثل نظام التقنين والبطاقات ورخص الاستيراد وتخصيص موارد النقد الاجنبي النادرة ونظام تسجيل التلاميذ واخيرا الاهتمام بنظام تدريب واختبار سائقي الجيش بعد كثرة حوادث الطرق .

والمتبع في اجراءات الرقابة ان مكتب مراقب الدولة لا يستطيع ان يغطي كل الوحدات مرة واحدة ، وانما يقوم بالتفتيش على وحدات ونشاطات محددة باختيار دقيق اي انه يتبع اسلوب الرقابة بفحص العينة او مراجعة الاختبار .

ثم تجري مناقشة التقارير التي يعدها المراقب بواسطة اللجنة الدائمة الخاصة بتقرير مراقب الدولة ، وهي لجنة فرعية تابعة للجنة المالية بالكنيست . وتقوم اللجنة بالتشاور مع المراقب باختيار بعض الموضوعات من التقرير السنوي وتعرضها على المجلس .

ولا ريب في ان الاخطاء الكبرى التي يضبطها مراقب الدولة ويجري مناقشتها في الكنيست يكون لها تأثيرها المعنوي الرادع . اذ من شأن ذلك ان يجعل كل حزب يفتح عينيه جيدا على ما قد ينال من خصومه ويحاول في نفس الوقت الحفاظ على حسن النظام داخل بيته . وهذا المناخ من شأنه ان يدعم مركز مراقب الدولة الامر الذي يرتقي بمعايير الادارة العامة . ناهيك عن اثر ذلك على رجال الخدمة المدنية كما تصبح تقارير المراقب ، بما تتضمنه من توصيات ، ذات دور تعليمي لارشاد الادارة العامة .

٤ : التحول الى وظيفة الاومبودسمان : في الاصل لم يتضمن قانون مراقب الدولة (لعام ١٩٤٩) مادة محددة تتطلب ان يعالج مراقب الدولة الشكاوى المقدمة من الجمهور ، ومع ذلك فانه رأى من الملائم بحث تلك الشكاوى التي تكون ذات أهمية عامة أو تتضمن مسألة تتعلق بمبدأ ولا تهتم بحالة فردية خاصة ، وهذا القيد الاخير يلغي امكانية تناول الشكاوى المتعلقة بتقديرات ضرائب الدخل للأفراد . وبالطبع استبعد المراقب تلك الشكاوى التي يكون الشخص أو الهيئة المسؤولة عنها غير خاضعة للتفتيش أو تلك الشكاوى التي تتعلق بالسلوك الشخصي خارج نطاق واجبات الموظف المدني .

ونتيجة هذا التواتر في الممارسة والخبرة المتراكمة صدر في مارس ١٩٧١ التعديل الخاص لقانون مراقب الدولة الذي اقره الكنيست ، وتم بمقتضاه انشاء وظيفة مفوض الشكاوى العامة لبحث الشكاوى المقدمة من عامة الجمهور الاسرائيلي . وبذا أصبحت اسرائيل في عداد الدول التي تأخذ بهذا النظام المسمى « الاومبودسمان » أي مفوض الشكاوى العامة والذي تشتهر به الدول الاسكندنافية . ولما كان التعديل القانوني ينص على ان يتولى مراقب الدولة اختصاصات مفوض الشكاوى العامة ، فقد أضحت اسرائيل أول بلد يربط بين وظيفة الاومبودسمان وبين وظيفة مراقب الدولة (١٥) .

ولا جدال ان هذا التحول الى وظيفة الاومبودسمان قد عزز مركز مراقب الدولة فقد زوده بسلطة رسمية لطلب أي نوع من المعلومات من المصالح الحكومية والمنظمات العامة بصدد أية مشكلة يبحثها (١٦) .

ويميل التشريع الاسرائيلي الى التوسع في صلاحيات مفوض الشكاوى العامة فيخوله فحص الشكاوى التي يكون موضوعها اجراء يضر مباشرة بالشاكي أو يحرمه من بعض المزايا ، اذا كان منافيا للقانون أو تم بدون سلطة شرعية أو كان منافيا للادارة